عنوان المداخلة:

توطين الاقتصاد الاسلامي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: واقع وآفاق

محور الملتقى

المحور السادس: الاقتصاد الإسلامي بين التأصيل والتنظير، الممارسات وتسويق النموذج

الأستاذة: شناقر زكية

أستاذ محاضر أ

chenaker.zakia@univ-khenchela.dz

جامعة عباس لغرور –خنشلة–

الأستاذ: شناتي سامي

أستاذ محاضر ب

sami.chenati@univ-msila.dz

جامعة محمد بضياف –المسيلة–

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى مشروع توطين الاقتصاد الإسلامي ضمن العلوم الاجتماعية الأخرى في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وذلك من خلال التطرق الى مفهوم الاقتصاد الإسلامي بما يخدم البحث مرورا باستعراض تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية والاسهامات المعرفية الاقتصادية الاسلامية لتشخيص الفجوة بين النظرية والتطبيق، وصولا الى وضع تصور حول آفاق التوطين والتجسير في الجزائر مع ضرورة توفر المتطلبات الضرورية لذلك.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الدراسات البينية، العلوم الاجتماعية، التوطين والتجسير، مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

Abstract

This study aims at settling Islamic economics within other social sciences in Algerian higher education institutions through a review of teaching Islamic economics experience in Algerian universities and the contributions of Islamic economic knowledge to diagnose the gap between theory and practice, In order to conceptualize the prospects for settlement and bridging in Algeria with the necessary requirements.

Keyword : Islamic Economics ; Interdisciplinary Studies ; Social Sciences ; settlement ; Algerian Higher Education Institutions.

مقدمة

علم الاقتصاد الإسلامي كسائر العلوم الاجتماعية الأخرى في الجزائر يعاني من أزمة معرفية تتعلق بالمفاهيم والنظريات التي تستخدم لدراسة الواقع (الظاهرة الاقتصادية)، حيث أن علم الاقتصاد المدرس على مستوى الجامعات يخص الاقتصادات والمجتمعات الغربية التي تختلف عن المجتمع الجزائري فيما يخص القيم الدينية والثقافية على سبيل المثال نقد النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية التي فشلتْ في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية المتكررة، وهيمنة المنهج الكمي (الرياضيات والإحصاء) في النظرية الاقتصادية الغربية، وعدم واقعية بعض الافتراضات في النموذج النيو كلاسيكي كالمنافسة الكامنة وحرية المستهلك، وتركيز علم الاقتصاد على إيجاد إجابات قاطعة للظواهر الاقتصادية، دون مراعاة البعد الاجتماعي لبعض الظواهر وعزلة كليات الاقتصاد عن المجتمع والواقع (القطاع السوسيو اقتصادي)، وإهمال كثير من الظواهر الاقتصادية بالبحث والتحليل، مثل الكفاءة الاقتصادية والعدالة. على المستوى الموضوعي، علم الاقتصاد أكثر توطينا من العلوم الاجتماعية الأخرى لحركة الواقع حيث أن الظاهرة الاقتصادية مرتبطة بالإطار النظري لكن على المستوى القيمي لا يوجد ارتباط بين الهوية الجزائرية (القيم والأخلاق) والإطار النظري الذي يدرس في علم الاقتصاد.

هذه الفجوة بين المستويين الموضوعي والقيمي يؤدي الى البحث عن كيفية تطوير علم الاقتصاد الاسلامي بما يتناسب والمجتمع الجزائري لإحداث نقلة نوعية في مجال الاقتصاد ولتحقيق التناغم بين البعد النظري والبعد التدريسي وإزالة الجدلية القائمة بين التكوين وسوق العمل، على هذا الأساس يطرح التساؤل التالي:

الإشكالية

- **كيف يمكن توطين الاقتصاد الإسلامي ضمن العلوم الاجتماعية الأخرى في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟**

أهمية البحث

يكتسي البحث أهميته من كونه يعالج موضوعا هاما جدا وهو الفجوة الموجودة بين الإطار النظري والإطار التطبيقي لعلم الاقتصاد الإسلامي، فهذا البحث هو محاولة من الباحثين لتشخيص واقع توطين الاقتصاد الإسلامي وآفاق تطويره بما تقتضيه متطلبات التوطين والتجسير وما يتوفر في الجزائر من مؤهلات لذلك.

أهداف البحث

- توصيف مصطلحات الدراسة: التوطين، العلوم الاجتماعية والاقتصاد الإسلامي
- الوقوف على واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية
- الوقوف على أسباب قلة الاسهامات المعرفية الجزائرية في مجال علم الاقتصاد الإسلامي
- التطرق الى آفاق توطين المعرفة الاقتصادية الإسلامية في الجزائر

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجزائر

المحور الثاني: أسباب قلة الاسهامات المعرفية الجزائرية في مجال علم الاقتصاد الاسلامي

المحور الثالث: توطين علم الاقتصاد الإسلامي في بيئة التعليم العالي الجزائرية

المحور الأول: واقع تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجزائر

أولا: الاقتصاد الإسلامي؟

1- تحديد الحقل المعرفي للاقتصاد الإسلامي:

ان تحديد ماهية الاقتصاد الإسلامي هو الخطوة الأولى في طريق التوطين والتجسير، فكيف يمكن الارتقاء بهذا العلم إذا لم يكن هناك اتفاق بين المتخصصين حول تحديد الحقل المعرفي له. لو كان هناك اتفاق تام على طبيعة وحدود حقل "الاقتصاد الإسلامي" لما كان هناك إشكال، لكن هناك أهمية كبرى لهذا الأمر، في ضوء الاختلاف حول تعريف وطبيعة "الاقتصاد الإسلامي". إن عدم التحديد المبدئي لمفهوم وتعريف "الاقتصاد الإسلامي"، كحقل معرفي له حدوده وموضوعاته، ذلك أن العديد من الأبحاث القوية والأبحاث المتواضعة تصب في دائرة الفقه المالي نفس الأبحاث يتم احتسابها في دائرة الاقتصاد الإسلامي لكن نتائجها فقهية (اللحياني، 2021).

فالاقتصاد الإسلامي مجال معرفي متعدد الأبعاد متشعب المواضيع، ان كل بحث أو رسالة جامعية أو كتاب يشتمل على أحد أو بعض أو جميع الموضوعات السبعة التالية يعد منتميا أو مدرجا ضمن تخصص الاقتصاد الإسلامي (حطاب، 2021):

- النقود والصيرفة الإسلامية
- فقه المعاملات المالية
- النظرية الاقتصادية الإسلامية بشقيها الجزئي والكلي
- المالية والنظام المالي الإسلامي
- التخطيط الاقتصادي الإسلامي
- الفكر والتاريخ الاقتصادي الإسلامي
- الاقتصاد الدولي الإسلامي
- التنمية الاقتصادية الإسلامية

2- الاقتصاد الإسلامي كعلم بيني

على النقيض مما سبق فإن البحوث البينية يقصد بها عملية الإجابة عن سؤال أو حل مشكلة ما، كما أنها بمثابة نمط من البحوث يعتمد على تبني مفهوم التكامل الذي هو العملية التي يمكن من خلالها عمل التآلف والترابط والمزج بين كل البيانات والمعلومات والمناهج والأدوات والمفاهيم والنظريات من خلال فرعين أو أكثر من فروع المعرفة وتبرز أهمية البحوث البينية في الوقت الحالي في

مواجهة المشكلات المجتمعية والتحديات المحلية الإقليمية والعالمية التي تتركز في مجالات مختلفة والفهم الثقافي للشعوب (عبده، 2016)

والبحث البيني هو الخروج عن التخصص والفكر الانفرادي القاصر إثراء البحث وهو يساعد على إدراك المعرفة الواضحة والمتكاملة والمساعدة على إدراك الحقائق والبحث البيني لا يستلزم الموسوعية بل يستلزم الخروج عن التخصص والفكر الاحادي القاصر

وذلك لإدراك ما يحتاج الموضوع من بعد يثري البحث كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والديني. (عمر، 2023)

تأسيسا على ما سبق يمكن اعتبار الاقتصاد الإسلامي من العلوم البينية وبالتالي دمجها مع العلوم الاجتماعية الأخرى في سبيل فهم الظواهر واتخاذ القرارات المناسبة لها، مثلا دمج الاقتصاد الإسلامي والعلوم الإسلامية، دمج الاقتصاد الإسلامي مع العلوم القانونية، او دمج الاقتصاد الإسلامي مع العلوم السياسية وغيرها

الدراسات البينية أخذت منحى آخر حيث أمكن دمج تخصصين علميين أحدهما ضمن العلوم الاجتماعية وآخر ضمن العلوم التطبيقية، وهذا ما تناولته ورقة بحثية نشرت في 2023(tako, 2022) حيث قام الباحث ب المقارنة بين الاقتصادات الإسلامية والرأسمالية باستخدام نماذج الفيزياء البيئية لتبادل الثروة وإعادة التوزيع

للاقتصادات الإسلامية والرأسمالية عدة اختلافات، أهمها أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بحظر (الربا) والمضاربة (الغرار) وتقاسم الأرباح والخسائر المتوافقة مع الشريعة (المضاربة والمرابحة والسلم وما إلى ذلك) وإعادة توزيع الثروة (الوقف والصداقة والزكاة). في هذه الدراسة، أطبق نماذج فيزياء بيئية جديدة لتبادل الثروة وإعادة التوزيع لمقارنة هذه الخصائص كمياً مع خصائص الرأسمالية وتقييم توزيع الثروة والتفاوت باستخدام المحاكاة. على وجه التحديد، فيما يتعلق بالتبادل، اقترح نموذج فائدة قرض يمثل الرأسمالية المالية والربيعة ونموذج مشروع مشترك يمثل رأسمالية المساهمين والمضاربة لنظام تقاسم الربح والخسارة الإسلامي؛ فيما يتعلق بإعادة التوزيع، قام بإنشاء نموذج تحويل يمثل ضريبة الميراث والوقف لنظام إعادة توزيع الثروة الإسلامي. وبما أن المبادلات تتكرر من التوزيع الأولي الموحد للثروة، فإن توزيع الثروة يقترب من توزيع قانون السلطة لفائدة القرض بسرعة أكبر من نموذج المشروع المشترك؛ ومؤشر جيني، الذي يمثل التفاوت، يزداد بسرعة. يزداد مؤشر جيني لنموذج المشروع المشترك بشكل أبطأ، ولكن في النهاية، يصبح توزيع الثروة في كلا النموذجين توزيعًا دلتا، ويقترب مؤشر جيني تدريجيًا من 1. بعد ذلك، عندما يتم دمج كلا النموذجين مع نموذج النقل لإعادة توزيع الثروة في كل فترة معينة، فإن نموذج فائدة القرض لديه مؤشر جيني أكبر من نموذج المشروع المشترك، لكن كلاهما يتقارب مع مؤشر جيني الذي يقل عن 1. تكشف هذه النتائج كميًا أنه في الاقتصاد الإسلامي، يتم تقييد التفاوت عن طريق حظر الربا وتعزيز التبادل المتبادل في المضاربة وإعادة التوزيع من خلال الوقف. توفر مقارنة الاقتصادات الإسلامية والرأسمالية رؤى حول فوائد تبني الممارسة الأخلاقية للمساعدة المتبادلة اقتصاديًا وتقترح مبادئ توجيهية لبديل للرأسمالية.

ثانيا: تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجزائر: من محور مدرج في مقياس الى عرض تكوين

1- على المستوى الموضوعي:

ظهر الوعي بالاقتصاد الإسلامي بمواضيعه المختلفة في الجزائر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي من خلال ادخال بعض المحاور الخاصة بالاقتصاد الإسلامي في مقاييس مختلفة، مثال ذلك:

- **ادراج محور الزكاة ضمن مقياس المالية العامة**
- **ادراج محور البنوك الإسلامية ضمن مقياس المؤسسات المالية**
- **ادراج محور دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي ضمن مقياس الاقتصاد الجزئي**
- **ادراج محور النقود وأحكامها في الاقتصاد الإسلامي ضمن مقياس الاقتصاد الجزئي**

والجدير بالذكر أن مجموعة من الأساتذة الجزائريين هم من قاموا بتحيين محتوى المقاييس المدرسة في فرع العلوم الاقتصادية سالفة الذكر بالاستعانة بكتابات الرواد في هذا المجال. تلت هذه التجربة تدريس مقاييس تعنى بالاقتصاد الإسلامي وهي مالية إسلامية، اقتصاد إسلامي، الشركات في الفقه الإسلامي، المؤسسات المالية الإسلامية وغيرها؛ هذه المواد موجهة لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه، بعد ذلك تم فتح عروض تكوين في الاقتصاد الإسلامي تمثلت في الماجيستير والماستر، وقد تم تبني هذه العروض من قبل كليات العلوم الإسلامية كمرحلة أولى ثم فتح عروض تكوين في الاقتصاد الإسلامي في كليات العلوم الاقتصادية كمرحلة ثانية (بوجلال، 24-25 جانفي 2015).

في 7 جويلية 2022 أقرت مؤخرا اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصصات في الاقتصاد الإسلامي على مستوى الليسانس كما يلي (النشرة الرسمية، 7 جويلية 2022):

أولا: فرع علوم التسيير حيث تم إقرار تخصص ادارة الأوقاف

ثانيا: فرع العلوم الاقتصادية حيث تم إقرار تخصص: اقتصاد اسلامي.

كما تم ادراج مقياس التمويل الإسلامي ضمن تكوين الماستر اقتصاد نقدي ومالي.

قبل ذلك كانت التخصصات تفتح باقتراح من قبل المؤسسات الجامعية بتأطير مجموعة الأساتذة الباحثين باعتماد من المخبر وقد كانت تحت مسميات مختلفة تسويق إسلامي، تأمين تكافلي، صيرفة إسلامية. إضافة الى اعتماد ماستر مهني في تخصصات مختلفة بين صيرفة إسلامية وتأمين تكافلي في العديد من كليات جامعات الوطن.

عطفا على ما سبق، شهدت تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي تدرجا من محاور مدرجة في مقاييس مختلفة الى عروض تكوين على مستوى الجامعات التي اقترحتها وصولا الى فتح عرض تكوين يعنى بتخصص الاقتصاد الإسلامي في طور الليسانس سيطبق وطنيا ابتداء من السنة الجامعية 2024-2025، تخلل هذا المسار تنوعا في التخصصات من ماستر أكاديمي وماجيستير وماستر مهني.

2- على المستوى المؤسساتي:

أ- على مستوى المؤسسات العمومية

يلاحظ من خلال تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي على المستوى الموضوعي هو تبني هذه التجربة في بداياتها من قبل كليات العلوم الإسلامية لتنتقل الى كليات العلوم الاقتصادية ومن بين الجامعات السباقة الى تبني هذه التجربة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة باتنة هي الأخرى من خلال كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم لإسلامية ثم انتقلت الى جامعة سطيف والبليدة ومحمد بضياف المسيلة والمركز الجامعي تيبازة، كما يلي:

- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: تدريس مقاييس لطور الليسانس في قسم الشريعة والقانون ماجيستير في الاقتصاد الإسلامي في بداية الألفية
- جامعة باتنة: ماستر في الاقتصاد الإسلامي لسنة 2011-2012
- جامعة سطيف: إنشاء أول ماستر في التمويل والبنوك الإسلامية بكلية العلوم الاقتصادية سنة 2013-2014
- جامعة البليدة 2 علي لونيسي: فتح تخصص جديد في الماستر المهني تخصص مالية ومصرفية إسلامية في 26 نوفمبر 2020
- المركز الجامعي تيبازة: ماستر في الصيرفة الإسلامية لسنة 2021-2022
- جامعة محمد بضياف-المسيلة-: تدريس مقياس المؤسسات المالية الدولية لطلبة الدكتوراه ماستر في التمويل والصيرفة الإسلامية بتاريخ 22 ديسمبر 2020
- جامعة جيجل: تدريس مقياس الصيرفة الإسلامية لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي.

للتنويه فهذه المؤسسات الجامعية على سبيل المثال لا الحصر فربما توجد مؤسسات أخرى تبنت عرض تكوين يعنى بالاقتصاد الإسلامي الا أن المعلومات لم تتوفر للباحثين.

ب- على مستوى المؤسسات الخاصة:

بالإضافة الى المؤسسات الجامعية ذات طابع عمومي، توجد أيضا معاهد ومؤسسات خاصة تعنى بتكوين وتأهيل الموارد البشرية في الصيرفة الإسلامية، من هذه المؤسسات نجد:

- معهد التكوين المصرفي: مقياس الصيرفة الإسلامية كان موجودا من قبل في برامج معهد التكوين المصرفي لكنه يُقدم دائما كثقافة عامة ولكن منذ إصدار القانون 20-02 والتعليمة 20-03 لبنك الجزائر الذي وضع الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية (من خلال توسيع هذا المجال ليشمل البنوك التقليدية)، زاد الطلب بشكل كبير على تكوين الموارد البشرية وتحسين مهارات الاطارات العاملة على مستوى البنوك والنوافذ الإسلامية

وقع معهد التكوين المصرفي، المدرسة العليا للتجارة ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) في 8 يناير 2020 اتفاقية لإطلاق برنامج تدريبي للتحضير لتأهيل موظفي المؤسسات الاقتصادية والمالية لتخريج ما بعد التخرج المتخصص في التمويل التشاركي (الإسلامي) (Signature Convention PGS-Finance Participative، 2020).

- الجامعة الخاصة المعهد العالي للعلوم: التكوين في الصيرفة الاسلامية من قبل متخصصين مهنيين جزائريين

المحور الثاني: أسباب قلة الاسهامات المعرفية الجزائرية في مجال الاقتصاد الاسلامي

أولا: على مستوى الأبحاث العلمية (حطاب، 2021)

1- يغلب على معظم البحوث العلمية وبحوث الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص المنشورة في الدول النامية انخفاض مستوى الجودة؛ مقارنة بالبحوث المنشورة في الدول المتقدمة، نظرا لضعف الإمكانيات والقدرات البحثية من جهة، وكذلك المعايير والمستلزمات البحثية وإمكانية الوصول إلى المصادر والمجلات العالمية في التخصصات المختلفة.
2- معظم بحوث الخريجين من الدول الأجنبية كأمريكا وبريطانيا كانت أكثر جودة من بحوث الخريجين من دول عربية أو إسلامية، نظرا لوجود بيئة علمية صحية، ومنهجية علمية أكثر انضباطا وإتقانا. كذلك فإن معدل الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية والإسلامية شأنها شأن الجزائر أقل بكثير من حجم الإنفاق العلمي في الدول المتقدمة.
3- سهولة كثرة التأليف في الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي بما فيه التمويل الإسلامي حيث أنه من أكثر العلوم الشرعية خصوبة في التأليف غير أن كثرة التأليف عائقة عن التحصيل، كما يقول ابن خلدون في مقدمته في الفصل 34" اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها "
4- بدلاً من أن يكون الاقتصاديون الإسلاميون استقرائيين، يجب أن يوسعوا نطاق أبحاثهم لتشمل مجالات أكثر تحديًا على الصعيد الدولي شأن الأوبئة العالمية وتغير المناخ وغيرها(Wilson, 2021)

ثانيا: في مجال الدراسات البينية (عمر، 2023)

1- قلة الاتصال والتواصل العلمي بين العلماء لحضور المؤتمرات والندوات والملتقيات وغيرها من المناسبات العلمية؛
2- قلة الخبرة في مجال الدراسات البينية للباحثين والمهتمين؛
3- الافتقاد إلى الرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية بناء الدراسات البينية في الجامعات نتيجة لضعف العلاقة بين الجامعات وسوق العمل؛
4- صعوبة تشكيل وتكوين فرق بحثية للعمل على الدراسات البينية؛
5- عدم مراعاة طبيعة المعارف الإسلامية غير القابلة للتجزؤ: من طبيعة المعارف الإسلامية أنها منظومة متكاملة ومترابطة بعضها ببعض، فلا ينفك الجانب المعرفي الاقتصادي منها عن الاجتماعي وعن السياسي، وهذا أثر طبيعي لهويتها الدينية، فلا ينجح تطبيق أحد هذه المعارف نجاحا كاملا ً إلا في مناخ إسلامي عام وشامل تطبق فيه سائر المعارف (زيد، 2013).

ثالثا: مذكرات الماستر وأطاريح الدكتوراه

1- نقص التأطير لقلة الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالتخصصات الأخرى؛
2- فتح تخصصات الماستر في الصيرفة الإسلامية بأعداد قليلة من الطلبة بالتوازي مع التخصصات الأخرى بأعداد كبيرة؛

3- العلاقة الجدلية بين التكوين وسوق التشغيل تؤدي إلى تحفظ القائمين على التعليم العالي عل فتح تخصصات في الاقتصاد الإسلامي بسبب غياب مؤسسات توفر مناصب شغل لخريجي الجامعات؛

4- غياب الاقتصاد الإسلامي عن واقع الحياة اليومية للمسلمين، وهو ما يحول دون القدرة على اختبار نتائج البحث، ولا يسمح هذا الغياب بظهور مشكلات بحثية منبثقة من الواقع، وبهذا يمكن تفسير الاهتمام أكثر بمجالات المالية الإسلامية، لوجود تطبيقات ميدانية في هذا المجال في صورة مصارف إسلامية، وشركات تأمين تكافلي و/أو تعاوني، وأسواق صكوك، صناديق وقفية، صناديق استثمار، مؤسسات زكاة (قدي، 2021).

المحور الثالث: توطين علم الاقتصاد الإسلامي في بيئة التعليم العالي الجزائرية

يعرّف التوطين في العلوم الاجتماعية بأنه "جعل البنية النظرية للعلوم الاجتماعية قادرة على التفاعل العلمي مع المعطيات المحلية من خلال إحلال المعرفة الملائمة محل المعرفة غير الملائمة" (الشمري، 2023)، ويشير مفهوم التوطين في ورقتنا البحثية إلى تأصيل وتكييف ومنهجة علم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية، ليس لأنه مستورد أو أنه حديث النشأة، بل هو نتاج ظهور الإسلام الذي نظم حياة الفرد من جميع جوانبها، وهذا كان قبل خمسة عشر قرنا من الآن.

أولا: الحاجة لتوطين علم الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية

تطرقنا سابقا إلى تاريخ وواقع تدريس علم الاقتصاد الإسلامي بشتى فروعه بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وكيف تطور موقعه في منظومة التعليم العالي من مجرد بعض التخصصات في طور الدكتوراه، إلى مسار في ميدان العلوم الاقتصادية وميدان العلوم الإسلامية يضمن تكوينات الطورين الأول والثاني من التكوين الجامعي، وبفتح مجال للتكوين في الطور الثالث ضمن مسابقات وطنية، كما يضمن تكوينات متخصصة (حسب الطلب) وتكوينات مهنية في بعض الجامعات الجزائرية.

إلا أنه رغم الجهود المبذولة في نشر علم الاقتصاد الإسلامي، هناك الكثير من الانتقادات التي طالت هذا التوجه، ويستدل أصحاب هذا الانتقاد إلى أن تدريس الاقتصاد الاسلامي في الجامعات على أنه تابع لعلم الاقتصاد، أفقد الأول تميزه وعراقة ظهوره، وبالتالي لن تجدي محاولات الاحلال المرجوة من التوجه نحو تدريسه، ويستند المنادون بضرورة توطين علم الاقتصاد الإسلامي إلى النقاط التالية: (محمد، 2019)

أ- غياب المزج الجدي بين العلوم الشرعية والاقتصادية أنتج إنسانا مكونا ذا ثقافتين مختلفتين، اقتصادية وضعية وأخرى شرعية إسلامية؛

ب- استفادة علم الاقتصاد الوضعي أكثر من استفادة علم الاقتصاد الإسلامي في أقسامه التي أنشئت من أجل نشر الأخير؛

ج- الابتعاد عن الأسلوب والمنهجية التي تطورت بها العلوم الإسلامية أدى إلى استقلالها واختلافها الواضح عن باقي العلوم الاجتماعية؛

د- محاولات تحليل التعامل بالربا بدلا من تفعيل أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي، ما أدى إلى تداخل وصعوبة التفريق بين سعر الفائدة والعائد في التمويل الإسلامي.

ثانيا: متطلبات توطين علم الاقتصاد الإسلامي ضمن منظومة التعليم العالي الجزائري

لا شك أن المحاولات الجادة لتوطين علم الاقتصاد الإسلامي ضمن تكوينات التعليم العالي في الجزائر ليس بالأمر البسيط، وليست وليدة الوقت الراهن، بل هي نتاج المبادرات التي ظهرت سابقا في فرض تدريس بعض مواد الاقتصاد الإسلامي ضمن مناهج تكوينات فروع الاقتصاد المختلفة، غير أن هذه المحاولات غير كافية لتحقيق هدف التوطين وفيما معناه التأصيل لعلم الاقتصاد الإسلامي في البيئة الجزائرية وذلك لغياب بعض المتطلبات الضرورية لتثبيت هذه المحاولات، من تلك المتطلبات نجد:

1- **تشجيع البحث في الاقتصاد الإسلامي بمختلف فروعه**: من العقبات التي تواجه عملية توطين علم الاقتصاد الإسلامي ضمن منظومة التعليم العالي في الجزائر هو قلة الاسهامات البحثية فيه، وتركزها إن وجدت في نطاق التمويل والصناعة المصرفية الإسلامية، وبالتالي وجب تكثيف الجهود للتوجه بالبحث في فروع الاقتصاد الإسلامي المختلفة بما يمهد لبناء قاعدة معرفية قوية، كما أنه أصبح من الضرورة توجيه مشاريع البحث الجامعي حول جوانب الاقتصاد الإسلامي بما يخدم عملية توطينه كعلم مستقبلا، ولا يقل دور فرق البحث في المخابر البحثية أهمية عن الجهود الأخرى في ترسيخ أهمية التوجه للاقتصاد الإسلامي، ولما لا إنشاء مخابر بحث متخصصة في الاقتصاد الإسلامي.
2- **تشجيع المحتوى الاقتصادي الإسلامي**: يكون ذلك من خلال تكثيف النشر العلمي للبحوث في الاقتصاد الإسلامي ضمن المجلات العلمية المحكمة، وتثمين المؤلفات العلمية التي تخوض في جوانب الاقتصاد الإسلامي، كما ان مسايرة عصرنا الحالي وتخصيص محتوى رقمي يعنى بالاقتصاد الإسلامي وفروعه المختلفة، من شأنه الاسهام في بناء مصادر وقواعد معلومات سهلة الوصول للتعريف والترغيب في دراسة الاقتصاد الإسلامي كتكوين في مؤسسات التعليم العالي.
3- **الاستفادة القصوى من الخبرات الدولية**: حيث أنه بالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية والإسلامية ككل من مصر والسعودية والسودان وماليزيا ...وغيرها، نجد أنها قطعت شوطا كبيرا في عملية توطين الاقتصاد الإسلامي كعلم ضمن مسارات تعليمية مختلفة يتوج بتكوينات متخصصة في فروع الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن تساعد الخبرات المستوردة من هذه الدول في تسريع عملية التوطين، وتثبيت الاقتصاد الإسلامي ضمن ميادين التكوين في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.
4- **الكادر البشري المؤهل**: إن عملية توطين علم الاقتصاد الإسلامي ضمن تكوينات التعليم العالي الجزائرية يتطلب وجود كادر مؤهل من الهيئة التدريسية متخصص في الاقتصاد الإسلامي ومختلف تفرعاته، وهذا لن يتوفر طبعا بالاعتماد على ما هو متوفر فقط في الجامعات الجزائرية، بل يدعو إلى ضرورة فتح تكوينات خاصة بالتأهيل التدريسي في علم الاقتصاد الإسلامي، ولما لا ابتعاث الكادر البشري المحلي للخارج للاستفادة من الخبرات الأجنبية من الدول ذات الباع في تدريس الاقتصاد الإسلامي على غرار كل من مصر والسعودية وماليزيا.

5- **بناء المناهج الخاصة بالاقتصاد الإسلامي**: ما يلاحظ من محاولات تثمين تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجزائر هو غياب مناهج علمية مدروسة لمحتوى المواد المدرسة وما يجب أن تتضمنه، وبالتالي فأصبح من الضرورة تكوين فرق عمل متخصصة مهمتها الأساسية ضبط مسار التكوين في الاقتصاد الإسلامي كميدان تكوين على غرار ميادين التكوين الأخرى الموجودة في منظومة التكوين العالي الجزائرية، وتحديد المقاييس الواجب اكتسابه خلال مسار التكوين، كما يجب أن تنشأ لجان عمل متخصصة أخرى مهمتها الأساسية ضبط محتوى مقاييس التكوين في الاقتصاد الإسلامي، بما يضمن احتواء المادة العلمية اللازمة لذلك.

ثالثا: تصور توطين علم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية

يمكن توطين الاقتصاد الإسلامي في منظومة التعليم العالي الجزائرية حسب ما يراه الباحثان من تصور عبر الخطوات التالية:

1- **الخطوة الأولى**: تثمين المسار الحالي المعتمد في تكوينات الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية، وتعزيزه من خلال فتح تخصصات في تكوينات أخرى؛ والعمل على فتح أقسام خاصة بالاقتصاد الإسلامي على مستوى كليات الاقتصاد الموجودة في جل الجامعات الجزائرية، وتكثيف الجهود ليصبح التكوين في الاقتصاد الإسلامي ميدانا مستقلا عن ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛

2- **الخطوة الثانية**: إنشاء مؤسسة جامعية جزائرية للاقتصاد الإسلامي (معهد، كلية، مدرسة عليا) ويبرز فيها الاسم بوضوح، تتبع نظام خاص في التكوين يبدأ سنتين تحضيريتين في العلوم الأساسية ذات العلاقة بالتكوين في الاقتصاد الإسلامي (منها علوم القرآن والحديث)، يليها التكوين التخصصي في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي؛

3- **الخطوة الثالثة**: انشاء شراكات مع جامعات دولية ومعاهد متخصصة لضمان التأطير والاستفادة من خبرات الجامعات والمراكز التي وطنت الاقتصاد الإسلامي مبكرا، والتواصل الدوري مع مراكز البحث والمنظمات الدولية في مجال الاقتصاد الإسلامي للحصول على المستجدات ومخرجات أبحاثها ومؤتمراتها، مع تشجيع الفاعلين في الاقتصاد الدولي على إقامة فعالياتهم من ندوات ومؤتمرات هنا في الجزائر، والعمل على عقد اتفاقيات مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لضمان توظيف مخرجات التكوين؛

4- **الخطوة الرابعة**: ادراج تدريس الأطوار الثلاثة ليسانس ماستر ودكتوراه باللغة العربية واللغة الإنجليزية لاستقطاب الطلبة الأجانب وجذب الهيئة التدريسية المتميزة من الخارج سواء جزائريين أو أجانب، كما أن تعزيز مخرجات التكوين في الاقتصاد الإسلامي باللغة الإنجليزية من شأنه فتح آفاق دولية لتوظيف هذه المخرجات، والعمل على المشاركة في صالونات التوظيف وإقامة مؤتمرات وورشات دورية للتعريف بميدان التكوين في الاقتصاد الإسلامي وجودة مخرجاته سيؤدي إلى زيادة الاقبال على التكوين من جهة، وزيادة الطلب على مخرجاته من جهة أخرى؛

5- **الخطوة الخامسة**: توفير الدعم المالي الحكومي والخاص في سبيل إنجاح هذا المشروع، وتكييف النصوص التنظيمية على مستوى الوظيف العمومي ومفتشيات العمل لتمكين مخرجات العملية التكوينية في الاقتصاد الإسلامي من ولوج عالم الشغل في شقه العمومي، مع وجوب توفير عناية عمومية خاصة مصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لهذه المؤسسة كونها حديثة النشأة وتضمن تكوين في ميدان جديد؛

6- **الخطوة السادسة**: إقامة مركز بحث وتطوير على مستوى المؤسسة الجامعية المقترحة تعنى بالبحث والتطوير في مجال مناهج الاقتصاد الإسلامي وربط البحث فيه بالمواضيع العالمية كتغير المناخ والتنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي...وغيرها

7- **الخطوة السابعة**: يجب على المنظومة التعليمية في الدراسات العليا الإسهام بشكل جيد في تكوين الباحث العلمي من خلال تقديم معارف متقدمة، ذات مستوى أعلى من الدراسات الجامعية الأولى، هذا التقديم يشمل تصميم برامج قوية، ومقررات علمية عالية، وتدريس كُفء، وإشراف علمي قوي، ليتمكن الباحث من توظيفٍ المعرفة التي يمتلكها في الوصول إلى نتائج جديدةٍ، أو حل مشكلات معينة،...الخ، وفق منهجية علمية سليمة

خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث تقديم صورة موجزة عن تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية على المستويين المؤسساتي والموضوعي بهدف محاولة توطين علم الاقتصاد الإسلامي كميدان تكوين في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

صحيح أن محاولات توطين علم الاقتصاد الإسلامي في الجزائر كانت جدية في طرحها خلال الثلاثين سنة السابقة، واستطاع كثير من الفاعلين في هذا الميدان تثبيت مسار التكوين في الاقتصاد الإسلامي ضمن التدرج في التكوين الجامعي بطوره الأول والثاني، بالإضافة لعدة مشاريع لما بعد التدرج في طور الدكتوراه خصصت للاقتصاد الإسلامي ومختلف فروعه، غير أن هذه المحاولات لم تحقق أهدافها كما أوضحنا سابقا وأصبح من الضروري الانطلاق في مشروع فعلي لتوطين الاقتصاد الإسلامي في منظومة التعليم العالي الجزائرية وفق تصور مقترح عرضناه في هذه الورقة البحثية، لفتح المجال به أمام الفاعلين والباحثين المهتمين بميدان الاقتصاد الإسلامي لعرض وتقديم تصوراتهم حول هذا المشروع.

النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المساهمة البحثية في النقاط الآتية:

- هناك نية واضحة من الكوادر البحثية الجزائرية لتثبيت مسار التكوين في الاقتصاد الإسلامي ضمن ميادين التكوين في الجامعات الجزائرية؛
- يوجد نقص كبير في المساهمات البحثية ومشاريع البحث التي تعنى بعلم الاقتصاد الإسلامي وتفرعاته؛
- توجد فجوة واضحة في فهم مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتركيباته البنيوية على مستوى الجامعات الجزائرية، أدت إلى انحراف المقصد في التكوين في الاقتصاد الإسلامي من المضمون إلى التسمية؛

- يمكن تطوير مشروع وطني بهدف توطين علم الاقتصاد الإسلامي في منظمة التعليم العالي الجزائرية، باتباع خطوات علمية ودراسة دقيقة لمكونات هذا المشروع.

التوصيات:

في نهاية هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة التشجيع على التكوين في الاقتصاد الإسلامي بمختلف مكوناته؛
- تكثيف البحث في موضوعات الاقتصاد الإسلامي بما يتناسب على الأقل على مجهود البحث في الاقتصاد الوضعي؛
- الاستفادة قدر الإمكان من الخبرات الأجنبية خاصة الموجودة في دول مثل مصر والسودان والسعودية وماليزيا، كون هذه البلدان بدأت باكرا في مشاريع توطين علم الاقتصاد الاسلامي

قائمة المراجع باللغة العربية

الشمري, ن. ن. (2023, june). توطين العلوم الاجتماعية في السياق الاسلامي :المفهوم والمقياس. *journal of islam in asia*, *20*(02), 241.

اللحياني, س. ب. (2021). مهمة الارتقاء بجودة البحوث في الاقتصاد الاسلامي :أبعاد ومسائل. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الاسلامي*, *34*(3), 175-184.

النشرة الرسمية, و 7) .(جويلية 2022). *قرار رقم 809 يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس ميدان علوم اقتصادية* .

بوجلال, م 25-24) .(جانفي 2015). تجربة تدريس الاقتصاد الاسلامي بالجامعات والمعاهد الجزائرية. *التأهيل في المالية الاسلامية* (pp. 1-17). تونس :المشتل.

حطاب, ك. ت. (2021). قياس وتعزيز الجودة البحثية في الاقتصاد الاسلامية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الاسلامي* , *34*(3), 119-1135.

زيد, ع. ا. (2013). الأزمة المعرفية للاقتصاد الاسلامي مشكلة التطبيق تشخيص حالة التمويل الاسلامي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الاسلامي*, *26*(1), 57-103.

عبده, ه. خ. (2016). البحوث البينية وتقدم المجتمعات الانسانية خلال الألفية الجديدة تجارب عملية وخيارات مستقبلية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس*, 155-165.

عمر, ب. س. (2023). الدراسات البينية وإشكالية توظيف املنهج في العلومالاجتماعية. *المعيار*, 901-912.

قدي, ع. ا. (2021). جودة البحوث في الاقتصاد الاسلامي بين الانطباع والحقيقة. *مجلة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الاسلامي* , *34*(3), 137-147.

محمد, ع. م. (2019, 10). منهجية بناء علم الاقتصاد الاسلامي :أهمية المراجعة والتقويم. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الاسلامي*, *32*(3), 154-155.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Signature Convention PGS-Finance Participative. (2020, جانفي 8). Récupéré sur معهد التكوين المصرفي: https://ifb.dz/ceremonie-de-signature-de-la-convention-de-la-post-graduation-specialisee-pgs-finance-participative-ifbesccosob/

tako, t. (2022). Islamic and capitalist economies: Comparison using econophysics models of wealth exchange and redistribution. *PLoS ONE, 17*(9). doi:https://doi.org/10.1371/journal.pone.0275113

Wilson, R. (2021). The Application of Islamic Thought to Economic Policy making in a threatened world. *JKAU: Islamic Econ, 34*(2), 157-162.

ا